

أمر محلى

رقم ٢٠٠٨/٢

بتعديل بعض أحكام الأمر المحلي رقم ٢٠٠١/٣  
بشأن تنظيم تقديم الشيشة في المطاعم والملاهى  
استنادا إلى قانون بلدية مسقط الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٢/٨ ،  
والى توصية المجلس البلدي رقم ٥٦ / ٢ / ٦ - ٢ ،  
والى موافقة وزارة المالية ،  
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

**المادة الأولى :** " تجرى التعديلات المرفقة على الأمر المحلي رقم ٢٠٠١/٣ بشأن تنظيم تقديم الشيشة في المطاعم والملاهى " .

**المادة الثانية :** " تظل تراخيص تقديم الشيشة الصادرة للمطاعم قبل تاريخ العمل بهذا الأمر سارية حتى تاريخ إنتهاء مدها ، وبانتهاء تلك المدة تعد هذه التراخيص منتهية ولا يجوز تجديدها إلا إذا كانت المدة المتبقية منها في تاريخ العمل بهذا الأمر تقل عن ستة أشهر فيجوز للبلدية في هذه الحالة بناء على طلب ذوى الشأن تجديدها بعد التحقق من استيفاء الاشتراطات الالزامية وسداد الرسم المقرر ولمدة لا تتجاوز ستة أشهر من هذا التاريخ تعد بعدها تلك التراخيص منتهية ولا يجوز تجديدها لأى سبب من الأسباب .

ويلتزم أصحاب الملاهى المرخص لها بتقديم الشيشة في تاريخ العمل بهذا الأمر بتوفيق أوضاعهم عند تجديد التراخيص البلدي وفقا لحكم المادة (٢) من التعديلات المرفقة مع مراعاة سداد الرسم المقرر " .

**المادة الثالثة :** ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ

الموافق : ٥ ابريل ٢٠٠٨ م

علي بن حمود بن علي البوسعيدى  
وزير ديوان البلاط السلطانى

نشر هذا الأمر المحلي في الجريدة الرسمية رقم (٨٦١)  
الصادرة في ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨ م

تعديلات بعض أحكام الأمر المحلي رقم ٢٠٠١/٣

بشأن تنظيم تقديم الشيشة في المطاعم والمقاهي

أولاً : يستبدل بعنوان الأمر المحلي رقم ٢٠٠١/٣ المشار إليه العنوان الآتي :

"أمر محلى رقم ٢٠٠١/٣ بشأن تقديم الشيشة في المقاهي".

ثانياً : يستبدل بنصي المادتين رقمي (١، ٢) من الأمر المحلي رقم ٢٠٠١/٣ المشار

إليه النصين الآتيين :

المادة (١) : "لا يجوز تقديم الشيشة للجمهور إلا من خلال المقاهي المرخص

لها بذلك".

المادة (٢) : "يصدر الترخيص بتقديم الشيشة بقرار من البلدية وتكون مدة

سنة تحسب من تاريخ صدوره مع مراعاة أن تتوافق بداية ونهاية

تلك السنة مع بداية ونهاية مدة الترخيص البلدي ، ويصدر

القرار بمنح الترخيص بعد استيفاء الاشتراطات الصحية

الخاصة في هذا الشأن وسداد رسم مقداره أربعة آلاف ريال ،

ويكون تجديد الترخيص مدة أو مدد مماثلة بعد استيفاء تلك

الاشتراطات وسداد الرسم المذكور".

ثالثاً : تمحى عبارة "المطاعم أو" أيهما وردت في نص المادة (٣) من الأمر المحلي

رقم ٢٠٠١/٣ المشار إليه .